

**لجنة الاتصالات تابعت ملف الإنترنت غير الشرعي في غياب المشنوق وببصوص**

## فضل الله؛ القضاء طلب الإذن لملاحقة ضباط وعناصر في قوى الأمن ولم يأته الجواب



حرب وفضل الله

عقدت لجنة الإعلام والاتصالات جلسة أمس برئاسة رئيس اللجنة النائب حسن فضل الله وحضور مقرّر اللجنة الدكتور عمار حوري، والنواب: مروان فارس، كامل الرقاعي، آلان عون، هاني قبيسي، قاسم هاشم، جان أوغاسبيان، غازي يوسف، زياد أسود، معين مرعي، أحمد فقفت وسامر سعادة. كما حضر الجلسة: وزير الاتصالات طبرس حرب، المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود، المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم، مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر، مستشارا وزير الاتصالات ناجي عبود وآلان باسيل، العقيد في مخابرات الجيش طوني معلوف. بعد الجلسة، قال فضل الله: «ناقشنا الملف الأساسي وهو الإنترنت غير الشرعي، ولدينا ملفان آخران من الجلسة الماضية اليوم كان محل تداول، هما ملف التخابر الدولي غير الشرعي، وبلغنا وزير الاتصالات أنه رغم تحويل هذا الملف إلى القضاء المختص بعدما تم اكتشاف وجود نوع من التخابر الدولي غير الشرعي، واطعنا على الموضوع الثالث هو العقد الذي وقعته وزارة الاتصالات مع هيئة أوجيرو، والمفترض أن تناقشه الحكومة». وأضاف: «لدينا أربعة مسارات يُعمل عليها في القضاء: موضوع التجسس «الإسرائيلي»، هذا الموضوع سيبقى محل متابعة لأن هناك شبهة كبيرة تتعلق بإزالة الأدلة من خلال التلاعب بالتجهيزات وتفكيكها من خلال التلاعب بمسرح الجريمة إذا صرح التعبير، وموضوع التجسس «الإسرائيلي» كان محل نقاش، وحنمنا الجلسة بإعادة تأكيد متابعة هذا الملف وأن يستمر القضاء بالعمل من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة». وأضاف: «المسار الثاني هو تركيب المعدات، ونحن نعرف أنّ القوى الأمنية، وقوى الأمن الداخلي بالتحديد، تراقب البناء وما يتّج على الأراضي اللبنانية وتعمل على ملاحقة أي مخالفة بهذا الموضوع، هناك تحرك للقضاء من أجل استجواب وملاحقة ضباط أو عناصر في قوى الأمن الداخلي متواجدين في المناطق التي تمّ التركيب فيها، يعني حيث مسؤولية المخابرات التابعة لقوى الأمن الداخلي». وأشار إلى أنّ «القضاء وجّه كتاباً إلى مدير

عام قوى الأمن الداخلي من أجل طلب إذن الملاحقة ولم يأته الجواب بعد». وقال: «كنا اتّفقنا مع وزير الداخلية على مشاركته في الجلسة، وقلت له أنّي لن أعود وأوجّه دعوة إلى وزير لا يحضر هو أو المدير العام، طلب أن نوجّه له دعوة لكن لم يحضر لا هو ولا المدير العام لقوى الأمن على الأقل، ولو حضر المدير العام لكان ردّ على السؤال الذي طرّح اليوم حول عدم إعطاء الإذن بملاحقة إذا كان هناك من مفضّر من قوى الأمن. كالعادة أرسلوا لنا ضابطين فنيين، واعتدنا منهما وقلنا لهما إنّ لإمكانية للمشاركة لأنّ من عليه أن يشارك في هذه الجلسة إما الوزير أو المدير العام، وأقول إنّ هذا الأمر طبق على وزارة المالية واعتدنا من الموظفة من وزارة المالية لأنّ هذه الجلسة لديها حساسية عالية وأهمية عالية تتطلب من الحكومة أن تتولّى هذا الأمر لا أن يرسلوا أحداً غير مؤهلّ للإجابة على الأسئلة المطروحة، مع احترامي لهم».

ولفت إلى أنّ «هناك استكمالاً للتحقيق حول كفيّة إدخال المعدات إلى لبنان، وهناك مستندنا حصل عليها القضاء اليوم من وزير الاتصالات داخل اللجنة لمعرفة ما هي التجهيزات التي تحتاج إلى إذن من الوزارة

أمس برئاسة رئيس اللجنة النائب حسن فضل الله وحضور مقرّر اللجنة الدكتور عمار حوري، والنواب: مروان فارس، كامل الرقاعي، آلان عون، هاني قبيسي، قاسم هاشم، جان أوغاسبيان، غازي يوسف، زياد أسود، معين مرعي، أحمد فقفت وسامر سعادة.

كما حضر الجلسة: وزير الاتصالات طبرس حرب، المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود، المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم، مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر، مستشارا وزير الاتصالات ناجي عبود وآلان باسيل، العقيد في مخابرات طوني معلوف.

بعد الجلسة، قال فضل الله: «ناقشنا الملف الأساسي وهو الإنترنت غير الشرعي، ولدينا ملفان آخران من الجلسة الماضية اليوم كان محل تداول، هما ملف التخابر الدولي غير الشرعي، وبلغنا وزير الاتصالات أنه رغم تحويل هذا الملف إلى القضاء المختص بعدما تمّ اكتشاف وجود نوع من التخابر الدولي غير الشرعي، واطعنا على الموضوع الثالث هو العقد الذي وقعته وزارة الاتصالات مع هيئة أوجيرو، والمفترض أن تناقشه الحكومة». وأضاف: «لدينا أربعة مسارات يُعمل عليها في القضاء: موضوع التجسس «الإسرائيلي»، هذا الموضوع سيبقى محل متابعة لأنّ هناك شبهة كبيرة تتعلق بإزالة الأدلة من خلال التلاعب بالتجهيزات وتفكيكها من خلال التلاعب بمسرح الجريمة إذا صرح التعبير، وموضوع التجسس «الإسرائيلي» كان محل نقاش، وحنمنا الجلسة بإعادة تأكيد متابعة هذا الملف وأن يستمر القضاء بالعمل من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة».

وأضاف: «المسار الثاني هو تركيب المعدات، ونحن نعرف أنّ القوى الأمنية، وقوى الأمن الداخلي بالتحديد، تراقب البناء وما يتّج على الأراضي اللبنانية وتعمل على ملاحقة أي مخالفة بهذا الموضوع، هناك تحرك للقضاء من أجل استجواب وملاحقة ضباط أو عناصر في قوى الأمن الداخلي متواجدين في المناطق التي تمّ التركيب فيها، يعني حيث مسؤولية المخابرات التابعة لقوى الأمن الداخلي». وأشار إلى أنّ «القضاء وجّه كتاباً إلى مدير

## البناء

وعن متول رئيس شركة «أوجيرو» عبد المنعم يوسف أمام القضاء، قال حرب: «كل مسؤول في وزارتي يتبيّن أنه مرتكب مخالفات، اطلب بأن توقف النيابة العامة، والمطلوب بكل موضوعية أن نترك للقضاء أن يلعب دوره، ولا أحد ينضّب نفسه مدعيّاً عاماً أو قاضي تحقيق ليُصدر أحكاماً على الناس».

#### رد قوى الأمن

وصدر عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ـ شعبة العلاقات العامة البلاغ التالي: «بتاريخ اليوم 31/05/2016 وبعد انتهاء اجتماع لجنة الإعلام والاتصالات النيابية، أدلى رئيس اللجنة النائب حسن فضل الله، ببعض الأمور المتعلقة بعمل قوى الأمن الداخلي وبمسؤوليتها في قضية الإنترنت غير الشرعي. يهيم المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي أن توضح ما يلي:

أولاً: بناء لاستنابة قضائيّة من مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، كلف المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصيصوش شعبة المعلومات التي أجرت تحقيقاً دقيقاً ومضلاً بهذا الشأن، كما استعمت بموجهه إلى عدد من الضباط والرتباء التي تم تركيب الأجهزة غير الشرعية في أعالي الجبال ضمن نطاقه اللبني، ولم يتمّ توقيف أيا منهم واتكفي بهذا القدر من التحقيق.

ثانياً: إن مؤسسة قوى الأمن الداخلي تكاد تكون المؤسسة الوحيدة التي تطبق مبدأ الثواب والعقاب بفعالية، ولم تتوان يوماً عن إحالة المرتكبين إلى القضاء. وبعد أن تبين لها أنّ الضباط والعناصر موضوع التحقيق المجرى لم يتربّط عليهم أي مسؤولية، فإنها لم توافق على ملاحقتهم أمام القضاء.

ثالثاً: من عدم الإنصاف التركيز على مؤسسة قوى الأمن الداخلي في هذه القضية، مع الإشارة إلى أن القوانين التي ترعى هذا القطاع لا تلحظ أي دور لها.

رابعاً: أما في ما يتعلق بدورنا في ملاحقة مخالفات البناء، فإننا ننمى إزاحة هذا العبء الفئحل عن كامل مؤسساتنا، وإعادتته إلى البلديات، علماً أنه قد تمّ ذلك مرتين سابقاً وأعيدت إلينا رغمًا عنّا».

## حزب الله والأحزاب العربية يدينون الحكم الصادر بحق سلمان

وودأ لكل المساعي والمبادرات، وتكريساً لاستمرار الأزمة السياسية المستغلّطة في البحرين، وإجهاضاً لكل المحاولات التي تهدف إلى وضع حد لحالة الطغيان والاستتثار التي يمارسها النظام ضدّ شعبه، واستمرارا لسياسة التهميش والظلم وصمّ الأذان عن المطالب المحقّة للثورة الشعبية السلمية التي لم ترهبها الإجراءات القمعية والأحكام الجائرة عن مواصلة النضال والجهاد حتى تحقيق أهدافها في الحرية والعدالة والمشاركة والديمقراطية. وسيسكّل هذا الحكم الظالم بحق الشيخ المجاهد على سلمان حافزاً لكل شعب البحرين لتصعيد حراكه وصولاً إلى إنجاز جميع شعاراته وأهدافه.

## «التغيير والإصلاح»: سنّصدىّ لستين ونرفض تعطيل سدّ جنة

عقد «تكتل التغيير والإصلاح» اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيسه النائب ميشال عون في دارته في الرابية، وعرض ملفات الساعة. وعقب الاجتماع، تحدّث أمين سر التكتل النائب إبراهيم كتعان، فقال: «لقد עודّنا اللبنانيين على أن نطلعهم على الحقائق، وبعد تقييم للانتخابات البلدية في كل لبنان، نرى أنّ التيار الوطني الحرموجود مع حلفائه على كامل الأراضي اللبنانية في رئاسة البلدية ونياباتها والأعضاء، الأمر غير المتوافق لأيّ طرف سياسي في لبنان».

وأضاف: «لقد أثبت التحالف مع القوّات اللبنانية نفسه في الكثير من المناطق. وقد استعرضنا هذه التجربة، وما توصّلنا إليه من خلاصة وأرقام تبين أنّ ما من شيء يمنع حصول الانتخابات النيابية. ونذكر في هذا السياق موقفاً من التمدّيين الأول والثاني، ومراجعة الطعن التي تقدّمنا بها. واليوم، نعتبر أنّ الانتخابات النيابية ممكّنة وهي واجب دستوري وديمقراطي، وعلى الجميع أن يعودوا إلى الشعب بالاستحقاق النيابي في موعده، أو عندما تكون هناك أزمة كما هو حاصل اليوم. وقد تكوّنت خارطة واضحة من زحلة إلى جونبة إلى الحدت وجزّين وجبيل والبترون وعكار، على الرغم من استنسابية البعض في تسليط الضوء على منطلقة أو اثنتين وتحويلها إلى قضية كبرى».

ولفتّ كتعان إلى أنّ «المخالفات التي سجّلت في القبيات ستكون معرض طعن، وستصدر نتائجها في الوقت القريب».

وعشيّة جلسة مجلس الوزراء، أكد التكتّل أنّ «كلاماً كثيراً صدر عن سدّ جنة، بينما هناك سدود كثيرة مهمّة في لبنان تؤمّن ملايين الأمتار المكعبة من المياه من سدّ بسري إلى سواه، لكن التركيز يقتصر على سدّ جنة الذي يؤمّن 75 مليون سن الاقتراع على 18 سته. وبذلك يمكن أن تتجدّد الدورة النيابيّة وتتاح الفرصة لأصحاب الحِييات السياسية بأن يكونوا ممثلين في مجلس النواب من أحزاب وقوى سياسية وشخصيات عامة ومستقلة، الأمر الذي يساعد على التفاعل ويعزّز التنوع وينعكس إيجابا على التشريع، ويمكن أن يصل بنا إلى إلغاء الطائفية السياسية».

#### وقد تحالفت القوى الفلسطينية

وكان مراد قد استقبل وفداً من تحالف القوى الفلسطينية في لبنان برئاسة أمين سر التحالف حسن زيدان، ووضعه في صورة ما آلت إليه الاتصالات مع وكالة تشغيل الفلسطينيين «أونروا»، والأجواء التي أسفرت عنها التحركات الشعبية الفلسطينية في مواجهة تقليص خدمات الأونروا.

وقدم الوفد صورة عن معاناة نازحي نهر البارد والفلسطينيين اللاجئين من سورية، وجرى عرض «لما تمّز به القضية الفلسطينية والاتّانف الحكومي الجديد للحكومة الصهيونية، ومواقف الكنيست على اتهام ليبرمان، الأمر الذي يثير إلى أنّ الحكومة الصهيونية لن تقدم على تسويات مع الجانب الفلسطيني، وهي تحضّر لجولات جديدة من الاستيطان». وأكد الطرفان «أهمية جعل القضية الفلسطينية في أولويات العمل العربي، وأنّ كل نزاع داخل أي ساحة عربية هدفه الأول والأساس إلهاء العرب عن القضية المركزية لفلسطين».

## محليات سياسية

**«المستقبل» حيّت طرابلس لاختيارها مجلساً بإرادتها**

## باسيل؛ البترون أكدت أنّ لونها برتقالي



المولى متوسّطاً رئيس وأعضاء بلدية النبطية

(مصطفى الحمود)

إلى الإنصاف والإئناء والتطوير. فلقد كانت طرابلس، وستبقى، مدينة الوسطية والاعتدال والعيش المشترك الذي يجب أن يساهم في دعمه وتطويره وترسيخه جميع مكونات المدينة».

– نفى رئيس لائحة «لطرابلس» الدكتور عزام عويضة في بيان، «الشائعات التي تحدّثت عن استقالته على خلفية نتائج الانتخابات البلدية في طرابلس»، مؤكّداً أنه «سيبقى في خدمة طرابلس وأهلها، ولن يستقيل أبداً كانت الظروف، وأياً كان الموقع الذي يعمل منه، فالمهم هو الوقوف إلى جانب أهلنا في الفجاء وقضايهم المحقة، بمعزل عن المناصب والمواقع».

– رأت «جبهة العمل الإسلامي» في بيان، خلال اجتماعها الدوري برئاسة منسّقتها العام الشيخ زهير الجعيد وحضور النائب الدكتور كامل الرقاعي، أنّ «المرحلة الرابعة والأخيرة من الانتخابات البلدية والاختيارية في محافظتي الشمال وعكار وجّهت ضربة قاسية جداً لتيار «المستقبل»، وخصوصاً في العاصمة طرابلس رغم تحالفه في اللحظة الأخيرة مع قوى أساسية ذات نفوذ سياسي وشعبي».

– أشرف محافظ النبطية القاضي محمود المولى وفي مكتبه في سراي النبطية الحكومية على عملية انتخاب رئيس ونائب رئيس لبلدية النبطية، وقد ترأس الجلسة أكبر الأعضاء سنّاً وفق بيطار، وترشّح لرئاسة البلدية الرئيس الحالي لبلدية النبطية الدكتور أحمد كحيل وفاز بالترزية، وترشّح لنائب رئيس بلدية النبطية نائب رئيس البلدية الحالي الدكتور محمد جميل جابر وفاز بالترزية أيضاً.

ووصف المحافظ المولى الانتخابات البلدية والاختيارية التي جرت في مدينة النبطية بالعرس الديمقراطي من دون أن تسجّل فيها أي شائبة أو أمّية أو إدارية أو لوجستية.

بدوره شكر كحيل المولى على تعاونه مع البلدية السابقة والحالية من أجل تحفيز وتطوير العمل البلدي، موجّهاً الشكر للقوى الأمنية والعسكرية على مواكبتها العملية الانتخابية، منوّهاً بشجاعة وإقدام الناخبين من أبناء النبطية على الإقتراع لـ«الوفاء والتنمية»، مؤكّداً العمل في البلدية قلباً واحداً ويدا واحدة للنهوض بالنبطية في كافة المجالات التنموية.

وتحدّ جابر أنّ قلب النبطية سيبقى نابضاً بالحياة على من خلال تشابك الأيدي وتضامر الجهود لخدمة المدينة حاضرة جبل عامل.

– عُقدت في قاعةقائمة بنت جبيل، بناء لدعوة من القائممقام بالوكالة خليل دبوبق، جلسة لانتخاب رئيس ونائب رئيس بلدية عيناتا، في حضور كامل الأعضاء المنتخبين، وفاز بالترزية لمنصب رئيس البلدية الدكتور رياض فواز فضل الله، ولمنصب نائب رئيس عباس عبد الكريج خنفر.

– تمّ انتخاب المهندس صدر داود رئيساً لبلدية بدياس، والدكتور أحمد كمال قعفراني نائباً له.

## كرامي في ذكرى استشهاد الرشيد؛ سيبقى ترشيح قاتله للرئاسة وصمة عار

ما يتطلب الكثير من الوعي لتعويض هذا العيب المؤقت الذي فرضته معركة أحزاب الأحجام والأوزان حساب وجه الطرابلسي المنفتح والحضاري بل اللبناني، يدنا ممدودة لخير طرابلس وأهلها».

وأجرى الموفّق الجمهوريّة الشيخ عبد الطيفرديان اتصالاً بالوزير كرامي، مواسياً ومستقدراً مزايا الرئيس الشهيد رشيد كرامي في ذكرى استشهاد، وقدم له ولعائلته خالص العزاء.

وتحدّ دريان، «إنّ الرئيس الشهيد كان صوت الحق والوحدة والوحدّة المشترك، ورائداً من رؤاد الوحدة الإسلامية، وبمؤنّذنا للانفتاح والحوار، ورميزاً وطنياً لا يُنسى، وشخصية وطنية متميّزة في جمع الصف وتوحيد الكلمة والتعالي عن المنافع والتعاون والوحدة لإنقاذ لبنان».

واتصل رئيس المجلس العام الساروني الوزير السابق وديع الحازن بكرامي مواسياً ومستقدراً مزايا الرئيس الشهيد رشيد كرامي، «تستذكر الرئيس الشهيد رشيد كرامي، ونقف ببهية واحترام إجلالا لهذا الكبير الذي ترك بصمات دامتة وعلامات فارقة في تاريخ لبنان. كان مدرسة وطنية متميّزة في جمع الصف وتوحيد الكلمة والتعالي عن المنافع السياسية». وأضاف: «لن ينسأ اللبنانيون الوطنيون، وسيبقى مثالا في ذاكرتهم لما كان له من إنجازات وطنية وحرص دائم على العيش المشترك، وسعي دؤوب للحفاظ على عروبة لبنان».

– عقد رئيس «التيار الوطني الحر» الوزير جبران باسيل مؤتمراً صحافياً في البترون لتقييم نتائج الانتخابات البلدية والاختيارية، وراى أنّ «ما حصل في الانتخابات البلدية في طرابلس سببه ذهنيّة الغطرسة والهيمنة، والنتيجة تحطّي الميثاق». ولفت إلى أنّ «من ركب اللائحة التوافقية يتحمّلون مسؤولية إقصاء بعض الإفرقاء. واحد نتائج غطرستهم كانت العملية غير الميثاقية التي أدّت إلى إبعاد المسيحيّين والعلويّين عن بلدية طرابلس».

وأشار إلى أنّ «حجم التيار بالمقارنة مع كل قوى الشمال ظهر ليس فقط في بلدية، إنّما في انتشاره»، لافتاً إلى أنّ «أهم ما حققناه بالانتخابات أنّ كلمة الأحزاب باتت أقوى من العائلات»، وأوضح أنّ «الحزب أو التيار السياسي يجب أن يكون لهما الكلمة الكبيرة، وليس كل بلدية أو بلدة منفصلة عن محيطها ولا تنتمي إلى المشروع الوطني الكبير».

وتحدّ أن عضو «كتلة المستقبل» النائب أحمد فقفت خسر في بلدهته سير الضنيّة بفارق كبير تحطّي الـ600 صوت، أمّا في بشري فإنّ «القوات لم ترغب في التقاهم معنا، والمعارك كانت معبّرة لأننا عملنا في 7 بلدات وقرنا».

أما في زغرتا، «فهو القضاء الوحيد حيث سجّلنا تراجعاً وكان بقرار خطا من قبل التيار الوطني الحر، ووصلتنا الرسالة وأوصلناها إلى مناصرينا، وسنعمل على معالجة المسألة».

ولفت إلى أنّ «البترون أدّدت أنّ لونها برتقالي، وكترست سياسيا أنّها تستحق أن تكون المدخل إلى الشمال، ولا أحد يستطيع أن يضع يده عليها من خارجها».

وأشار إلى أنّ «معدّل الفرق بيننا وبين وزير الاتصالات طبرس حرب في تونرين هو 800 صوت فقط، وأنا أعلن أنّ هذا الانتخابات هي بداية النهاية ونذكر بعضها في الانتخابات النيابية المقبلة، والانتخابات البلدية التي ستأتي».

وفي ما خصّ رئاسة الاتحاد، أعلن أنّه «من أصل 25 بلدية، هناك 10 بلديات ملتزمة مع التيار و5 بلديات تناصرت لتيار، أمّا لقوات فهناك 4 بلديات، ولخصوصنا 6 بلديات، ولدينا أكبر عدد من المخاتير، وتحسّن ملحوظ في ملف المخاتير».

وقال: «إنّنا على موعد لتقييم شامل للانتخابات ومراجعة ونقد، وتأسيس مؤتمر بلدي عام في 6 حزيران المقبل، لإطلاق عمل بلدي لـ6 سنوات على مستوى كل لبنان، وتحضّر لنفسنا من اليوم للانتخابات البلدية المقبلة، عبر آلية تدريب وتمكين الناس لفهم العمل البلدي وكيفية المشاركة فيه».

– توجّهت كتلة المستقبل برتحيّة خاصة إلى مدينة طرابلس التي إختارت مجلساً بلدياً بإرادة حرة كما أراد أهلها، داعية «المجلس البلدي المنتخب إلى الانصراف فوراً للعمل فكثريق عمل منسجم ومصمّم من أجل إنماء المدينة وتطوير مرافقها وتحسين مستوى ونوعية خدماتها، ولا سيّما أنّ طرابلس تحتاج وبسرعة

وجّه الوزير السابق فيصل كرامي

كلمة إلى اللبنانيين والطرابلسيين بمناسبة الذكرى 29 لاستشهاد الرئيس رشيد كرامي، فقال: «بعد اغتيال رشيد كرامي، أدرك القتل أنّ المطلوب محاصرة قيم رشيد كرامي وتحجيمها، وهو ما فعله كثيرون من حيث يدرون أو لا يدرون». وتابع: «رشيد كرامي بذل همه الطاهر في معركة الوطن والأمة، وعمر كرامي وقف سداً منيعاً في هذه المعركة، ونحن لن نخلف عهداً في الوفاء للدم، ولن نخلف عهداً في إعلاء وتمتين السد، ولن يكون لبنان إلاّ لبنان الواحد العربي المستقل، ولكي يكون لنا هذا اللبّان، علينا أن نواجه الواقع الرامته بمتبتهى الوضوح:

أولاً، إن كل يوم يمر من دون رئيس جمهورية، هو تكريس لفشل النظام اللبناني، والأخطر لفشل لبنان كوطن. ويكفيها ما حصل على مدى سنتين من ترشيح قاتل رشيد كرامي للرئاسة، وهذا الترشيح سيبقى إلى الأبد وصمة عار في سجل هذه الدولة، وفي تاريخ كل من دعومه في الداخل والخارج. إنّ المرشحين المطروحين اليوم للرئاسة، هما عزيزان وصفيان وحليفان ومستحقان، ولكن موقفاً من أي شخص يصل إلى سدّة رئاسة الجمهورية، رهن بقدره ورغبة هذا الرئيس في إطلاق ورعاية ورشة إصلاح سياسي ودستوري تبدأ بالتنفيذ الجاسي لاتفاق الطائف.

ثانياً، لإجراء الانتخابات المقبلة حسب دستوري وشعبي، لكنه يتدرّع بأسباب واهية لعدم إجرائها هو دوجل سياسي. وللخائفين على التوازنات والمناصفة عليهم أن يدرکوا